

سبتمبر
2021



وزارة المالية
Ministry of Finance



الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية



مليون ر.ع

بيانات مبدئية

الأداء المالي حتى نهاية أغسطس 2021



823 مليون
ريال عماني

بلغت حتى نهاية سبتمبر 2021

مستحقات القطاع
الخاص المسددة

الميزانية العامة للدولة تشهد ارتفاعاً في إجمالي الإيرادات بنسبة 13.9% وانخفاضاً في العجز بنسبة 46.3%

الإيرادات

مليون ريال عماني

نسبة التغيير	2021	2020	البيان (حتى نهاية أغسطس)
17.8%	3,309.4	2,810.3	صافي إيرادات النفط
34.2%	1,231.3	917.4	إيرادات الغاز
37.2%	1,759.6	1,282.7	الإيرادات الجارية
-	30.5	543.9	الإيرادات والاستردادات الرأسمالية
13.9%	6,330.8	5,554.3	إجمالي الإيرادات

شهدت الإيرادات العامة للدولة حتى نهاية أغسطس 2021م، ارتفاعاً بنسبة (13.9%) مسجلة نحو (6,330.8) مليون ريال عماني مقارنة بذات الفترة من عام 2020م، ويأتي ذلك مدفوعاً بتحسين أسعار النفط والغاز خلال الأشهر الماضية، مما كان له الأثر في تحصيل نحو (3,309.4) مليون ريال عماني من صافي إيرادات النفط ونحو (1,231.3) مليون ريال عماني من إيرادات الغاز، وبنسبة ارتفاع بلغت (17.8%) و (34.2%) مقارنة بذات الفترة من العام الماضي. كما شهدت الإيرادات الجارية بنهاية أغسطس من عام 2021م ارتفاعاً بنسبة (37.2%) مقارنة بذات الفترة من عام 2020م.

الإنفاق

انخفض الإنفاق العام للدولة بنهاية أغسطس 2021م بنسبة (1.7%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2020م، حيث بلغ الإنفاق العام للدولة نحو (7,382.6) مليون ريال عماني مقارنة بتسجيل (7,511.5) مليون ريال عماني حتى نهاية أغسطس 2020م. وقد بلغت المصروفات الاستثمارية (الإنمائية والرأسمالية) للوزارات المدنية نحو (451.4) مليون ريال عماني حتى نهاية أغسطس 2021م. من جانب آخر، بلغت جملة المبالغ المحولة لبند (مخصص سداد الديون) * حتى نهاية أغسطس من عام 2021م، نحو (100) مليون ريال عماني، والذي من المستهدف تمويله بمبلغ (150) مليون ريال عماني خلال عام 2021م.

***مخصص سداد الديون:** هو إحدى بنود الإنفاق العام، تم استحداثه في الميزانية العامة للدولة لعام 2021م بهدف سداد جزء من أقساط القروض المستقبلية.

العجز

سجلت الميزانية العامة للدولة حتى نهاية أغسطس من عام 2021م انخفاضاً في العجز بنسبة (46.3%) مقارنة بذات الفترة من عام 2020م، حيث بلغ نحو (1,051.8) مليون ريال عماني.

أكثر من 800 مليون ريال عماني المستحقات المدفوعة للقطاع الخاص بنهاية سبتمبر 2021م

استكملت وزارة المالية حتى نهاية سبتمبر من عام 2021م دفع مستحقات القطاع الخاص المستلمة من خلال النظام المالي ومكتملة الدورة المستندية بإجمالي بلغ حوالي (823) مليون ريال عماني.

الاقتصاد العالمي

وخفضت وكالة فيتش توقعاتها حول معدل النمو في الصين من (8.4%) إلى (8.1%) مدفوعاً بتأثير تباطؤ نشاط قطاع العقارات على الطلب المحلي. إلى جانب تخفيض توقعاتها حول بعض الاقتصادات الآسيوية الأخرى، وذلك بعد ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا وتجديد القيود والإجراءات الرامية إلى خفض معدل الإصابات. من جانب آخر، رفعت الوكالة توقعاتها حول معدل النمو في منطقة دول الاتحاد الأوروبي لعام 2021م من (5.0%) إلى (5.2%).

تتوقع وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في تقريرها عن آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في سبتمبر، بأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2021م بنسبة (6.0%)، أي أبداً من توقعات النمو الصادرة في تقريرها المنشور في يونيو والمقدرة بنحو (6.3%). وعلى صعيد الولايات المتحدة الأمريكية، فقد عدلت الوكالة توقعاتها بشأن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي لعام 2021م من (6.8%) في يونيو إلى (6.2%)، نتيجة لقيود الإمدادات التي أدت إلى الحد من وتيرة التعافي.

أسواق النفط

توقعت منظمة أوبك في تقرير سوق النفط الشهري الصادر مؤخراً بارتفاع الطلب على النفط خلال عام 2022م، متجاوزاً المستويات المحققة قبل انتشار جائحة كوفيد-19، حيث من المتوقع ارتفاع الطلب من (3.28) مليون برميل يومياً إلى (4.15) مليون برميل يومياً.

الاقتصاد المحلي

سجل الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة بالأسعار الجارية في النصف الأول من عام 2021 نحو (15,301.9) مليون ريال عماني، مرتفعاً بنسبة (10.1%) مقارنة بالنصف الأول من عام 2020م، والذي سجل ما قيمته (13,898.3) مليون ريال عماني، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الأنشطة النفطية بنسبة (8.7%) وارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة (11.1%) مقارنة بذات الفترة من عام 2020م.

S&P Global
Ratings

نظرة مستقبلية إيجابية

أصدرت وكالة ستاندرد آند بورز في أكتوبر الجاري تصنيفها الائتماني للسلطنة والذي عدلت فيه نظرتها المستقبلية من مستقرة إلى إيجابية مع التأكيد على التصنيف الائتماني عند B+/B. وتأتي النظرة المستقبلية الإيجابية حسب الوكالة إلى سياسات وإجراءات السلطنة في الاستجابة لمعالجة التحديات الاقتصادية والصحية والخطوات التي اتخذتها نحو تحسين الوضع المالي إلى جانب تحسن أسعار النفط. وتشير توقعات الوكالة إلى انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة بشكل كبير من (15.3%) في عام 2020م إلى (4.2%) من الناتج المحلي الإجمالي في هذا العام 2021م، وإلى انخفاض عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من (12%) إلى (4.4%) في عامي 2020 و2021 على التوالي.